مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في ليبيا باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990- 2014)

ناصر محمد المسلاتي [1] * و سالم هلال الشريف [1] و سميرة عبد الرازق الكواش [2]

1قسم الاقتصاد – كلية الزراعة - جامعة عمر المختار.
2 قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة عمر المختار.

تاريخ الاستلام : 00 / 00 / 2020 تاريخ القبول : 31 / 12 / 2020

الملخص:

تكمن مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي الامر الذي قد يعرضه للتقلبات التي تحدث في الاقتصاديات العالمية وما يتبعها من التبعية الاقتصادية، كما ان ارتفاع نسبة الانفتاح الخارجي ترجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية فكانت صادراتها من بين الصادرات الأقل تنوعاً في العالم ، وهدفت الدراسة قياس أثر معدل الانفتاح الاقتصادي على معدل النمو في قيمة الناتج الإجمالي و قياس اتجاه العلاقة السببية بين معدل الانفتاح الاقتصادي ومعدل النمو في قيمة الناتج الإجمالي ، وتوصلت الدراسة إلي هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل ما بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في ليبيا وأن هناك علاقة سببيه تتجه من الانفتاح الاقتصادي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية:

الصادرات، الانفتاح الاقتصادي، جذر الوحدة، التكامل المشترك، السببية.

Abstract

The research problem is based on the dependence of the Libyan economy on the outside world, which may expose it to the fluctuations of the global economies and the economic dependency that follows, and the high rate of external openness is due to the high value of exports to (Gross Domestic Production) GDP due to the high oil prices in the markets Global exports were among the least diversified in the world, and the study aimed to measure the impact of the rate of economic openness on the rate of growth in the value of total output and measure the direction of the causal relationship between the rate of economic openness and the rate of growth in the value of the total output , The study found that there is a long-term balanced relationship between economic openness and economic growth in Libya, and there is a causal relationship that tends from economic openness to the rate of GDP growth

Keywords: economic dependency, GDP (Gross Domestic Production), economic growth, economic openness

1. المقدمة:

يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية بالغة بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سوء فهي من أهم وسائل استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفر مستلزمات الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتصريفها في السوق المحلي والأسواق الخارجية وتحقيق قيمة مضافة للدخل القومي تساهم في زيادة دخل الفرد ، وفي ليبيا يلعب قطاع التجارة الخارجية النفطي دورا كبير في حركة النشاط الاقتصادي وذلك لتأثيره الفعال في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاج ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي.

2. مشكلة البحث:

أدى تشوه وجمود الهياكل الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، ومحدودية الطاقة الإنتاجية المحلية للسلع الإنتاجية وبصفة خاصة الاستراتيجية منها في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، إلى ارتفاع درجة التنوع في الواردات مقابل تركز الصادرات في سلع أولية يتم تصديرها للخارج (المنتجات البترولية) ، حيث تمثل حجم التجارة الخارجية في مجملها عن اذكر النسبة ومصدرها في الهوامش نسبة عالية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويعكس ذلك مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي الا مر الذي قد يعرضه للتقلبات التي تحدث في الاقتصاديات العالمية ، كما ان ارتفاع نسبة الانفتاح الخارجي ترجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية عبر السنوات .

3. اهداف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على:

1. قياس أثر معدل الانفتاح الاقتصادي على معدل النمو في قيمة الناتج الإجمالي وذلك خلال الفترة (1990-2014).
2. قياس اتجاه العلاقة السببية بين معدل الانفتاح الاقتصادي ومعدل النمو في قيمة الناتج الإجمالي وذلك خلال الفترة (1990-2014) .

4. منهجية البحث:

تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس علاقات التوازن طويلة الأجل والتكامل المشترك بسبب أن متغيرات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة مستقرة عند مستويات مختلفة، وان هذا النموذج لا يتطلب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرج ، حيث يعتبر هذا النموذج هو الأكثر ملائمة لقياس تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا وذلك خلال الفترة (1990-2014).

5. الدراسات السابقة:

تناول[1] تقدير دالة الطلب الكلية في الهند باستعمال التكامل المشترك خلال الفترة (1971-1995) وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي

* للمراسلات إلى ناصر محمد المسلاتي
البريد الإلكتروني:
Drnasr23@yahoo.com

الاجمالي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على الواردات ، وأن حجم الواردات يتأثر بالتغيرات في قيمة الناتج المحلي الحقيقي ولا يتأثر بالتغيرات في الأسعار الحقيقة .

كما هدفت دراسة[2] تقدير محددات الطلب على الواردات في المملكة السعودية خلال الفترة (1960-2005) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة الاجل بين حجم الواردات وكل من الدخل والاسعار النسبية واحتياطي النقد الأجنبي ، وان هناك ضعف في مرونة الواردات لكل من الأسعار النسبية والاحتياطي من النقد الأجنبي في المدى القصير بينما كانت مرونة الواردات للدخل مرتفعة.

وتوصلت دراسة[3] لتقدير دالة الواردات في الصين باستعمال (ARDL) خلال الفترة (1992-2012) ان هناك أثر إيجابي للدخل المحلي على الواردات عكس معامل سعر الصرف الحقيقي الذي له أثر سلبي وهذا ما يدل على انخفاض مستوى التنافسية الخارجية وبذلك انخفاض مستوى الواردات .

بينما اجرت [4] دراسة لتقدير دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعةARDL)) وذلك لمعرفة أهم المحددات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على حجم الواردات ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين حجم الواردات ومتغيرات الدراسة في المدي الطويل حيث يرتبط حجم الواردات إيجابيا مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات البترولية وسعر الصرف الفعلي ومؤشر الأسعار النسبية للواردات وعكسيا مع الرسوم الجمركية.

وتوصلت دراسة[5] إلى أن الارتفاع الكبير في نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقابل الانخفاض الشديد في نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج، يشير إلى أن الصادرات النفطية أثرت إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن التركيبة النسبية للصادرات)نفطية وغير نفطية (أثرت سلبًا، وهذه النتيجة تؤكد عملية التحول التي حدثت في تركيبة الصادرات الليبية بدخول النفط أدت إلى انخفاض تأثير الصادرات غير النفطية بدلا من زيادتها. ويعني ذلك أنه بالرغم من حصول تحول في تركيبة الصادرات الليبية بدخول النفط إلا أن صادرات القطاعات الأخرى قد تدهورت بصورة كبيرة جدًا، وهي بالتالي لم تساهم في زيادة النمو الاقتصادي كما تبين من الدراسة بالرغم من زيادة الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن، هذه النسبة كانت أقل منها بالنسبة للصادرات النفطية، وخاصةً في الفترة ما بعد عام 2000 وهذا يؤكد على أن النمو الاقتصادي في ليبيا يعتمد أساسًا على إيرادات الصادرات النفطية.

الإطار النظري :

تحليل لأهم مؤشرات قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014).

1. حجم التبادل التجاري:

يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصادات الريعية الثنائية التي تقوم على تركيبة ثنائية مزدوجة متمثلة في النفط والغاز، ومن المعلوم أن هذه النوعية من الاقتصادات تواجهها مخاطر متعددة من ضمنها مخاطر السوق المتمثلة في التغير الحركي والديناميكي لأسعار النفط صعوداً وهبوطاً حيث أظهر حجم التجارة الخارجية (صادرات + واردات) الجدول رقم (1)، بين ليبيا والعالم الخارجي زيادة من حوالي 4725.40 عام 1990مليون دينار إلي حوالي 8071.41 مليون دينار عام 2000 وبمتوسط بلغ حوالي 8071.41 مليون دينار خلال الفترة (1990-2000) وبمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي 4.1% ، بينما بلغ متوسط التبادل التجاري خلال الفترة (2000-2014) وهي فترة بعد الحظر الاقتصادي على ليبيا وتطبيق السياسة الاقتصادية العالمية المتمثلة في تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الدعم على جميع السلع تدريجيا ، وعليه ارتفع حجم التبادل التجاري من حوالي 9380.40 عام 2001 الي حوالي 67006.0 مليون دينار عام 2014 ، وبلغ معدل النمو السنوي 11.2%*[1] ، كما يلاحظ من الجدول رقم (1) انخفاض قيمة التبادل التجاري ما بين عام 2010 و عام 2011 وكذلك بين عامي 2012 وعام 2013 ، وقد يرجع هذا الانخفاض إلى الاضرابات المتكررة والعوائق من قبل المجموعات المسلحة التي تحرس المنشآت النفطية تعيق حركة الانتاج والتصدير.

2. تطور الصادرات الليبية:

شهد الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (1990-2014) تقلبات عديدة نتيجة التذبذب الذي سجلته الصادرات بسبب تقلبات في سعر النفط الليبي خلال الفترة المدروسة وانطلاقا من أن المحروقات تشكل حوالي أكثر من 95 % من صادرات ليبيا في حين تشكل الصادرات غير النفطية التي تتكون أساساً من المشتقات النفطية والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية وبعض السلع الأخرى النسبة الباقية. وبدراسة البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، أتضح أن هناك تزايد مستمر خلال فترات الدراسة حيث ارتفعت قيمة الصادرات من حوالي 3214.5 مليون دينار عام 1990 إلي حوالي 6160 مليون دينار عام 2000 وبمعدل نمو سنوي 3.9% ، بينما ارتفع حجم الصادرات الليبية من حوالي 6720 مليون دينار عام 2001 إلي حوالي 24511 مليون دينار عام 2014 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 42596.47 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 8.6% وقد يرجع هذا الارتفاع لرفع الحظر الاقتصادي على ليبيا خلال هذه الفترة ، وانتعاش أسعار النفط وتعديل وتوحيد سعر الصرف منذ بداية عام 2002، كأحد سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها ليبيا، حيث انخفضت قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية مع بداية العام المذكور بنحو 50% عما كانت عليه عام 2001. [6] وبصفة عامة فان ارتفاع أسعار النفط كان له الأثر الكبير على ارتفاع حصيلة الصادرات التي تشكلت نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات بلغت نحو 96.3% خلال عام 2004 حسب مصرف ليبيا المركزي، 2005 حيث قبل ذلك كان عدم التزام الدول المصدرة للنفط بالحصص المقررة لها من قبل منظمة الاوبك بالإضافة الى سيطرة الولايات المتحدة على جزء كبير من تلك الاسعار وخروج العراق من تصدير النفط لفترات طويله والاضطرابات السياسية والاقتصادية كان له اثر على حجم الصادرات.

3. تطور الواردات الليبية:

أن حجم الصادرات الليبية عرضة للتغيرات من عام إلى آخر، وذلك تبعا لظروف إنتاج وتصدير سلعة التصدير الرئيسة وهي النفط ، فإن الواردات عرضة للتغيرات من عام لأخر، حيث أن الواردات تخضع إلى ترتيبات إدارية وتنظيمية وتخصيص للنقد الأجنبي لاستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية ومستلزمات الإنتاج . ولقد أظهرت قيمة إجمالي الواردات في الجدول رقم (1) زيادة ملحوظة حيث ارتفع حجم الواردات من حوالي 1510.9 مليون دينار عام 1990 إلى حوالي 1900.41 مليون دينار عام 2000 وبمتوسط قدر بحوالي 1769.40 مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي متزايد بلغ حوالي 3.8 % ، بينما خلال الفترة (2001-2014) ارتفع حجم الواردات من حوالي 2660.4 عام 2001 إلى حوالي 42495 عام 2014 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 16268.9 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي متزايد بلغ حوالي 8.6%.

4. تطور معدل الانفتاح الاقتصادي:

يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويسمى أيضا درجة الانكشاف الاقتصادي، تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد، ويتم حسابه بنسبة

[1] تم حساب معدل النمو السنوي من الدالة الأسية التالية: $Y = eb0 + b1Xt$

قيمة التجارة الخارجية إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالي. وباستعراض معدل الانفتاح الاقتصادي للتجارة الخارجية الكلية الليبية بالنسبة للخارج خلال فترة الدراسة، يتضح أنها في اتجاه الصعود حيث ارتفعت من حوالي 25.84% عام 1990 إلى حوالي 56.55% عام 2000 بمتوسط هندسي بلغ حوالي 35.08% خلال الفترة (1990-2000) وبمعدل نمو سنوي متزايد بلغ حوالي 8.1% مما يوضح ارتفاع درجات الانكشاف الاقتصادي للتجارة الليبية على العالم الخارجي ويؤدى ذلك إلى تأثر الاقتصاد الليبي بالتجارة الخارجية، وبالتالي تزيد تبعيتها للخارج. بينما خلال الفترة (2001-2014) انخفض معدل التبادل التجاري من حوالي 48.60% عام 2001 إلى حوالي 36.25 % عام 2014 وبمتوسط هندسي بلغ حوالي 41.03% ومعدل نمو سنوي بلغ حوالي 7.2%.

وصف البيانات والتعليق على النتائج: في هذا النموذج يتم اختبار العلاقة طويلة الاجل ما بين الانفتاح الاقتصادي و نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

WDP : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويمثل المتغير التابع .

NTR : الانفتاح الاقتصادي ويمثل المتغير المستقل.

جدول رقم (1) تطور التجارة الخارجية ومعدل الانفتاح الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-2014)

السنة	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	معدل الانفتاح
1990	3214.50	1510.90	4725.40	18289.86	25.84
1991	2919.70	1505.46	4425.16	17358.37	25.49
1992	2890.70	1422.06	4312.76	16733.55	25.77
1993	2618.90	1711.33	4330.23	14910.74	29.04
1994	2681.80	1487.94	4169.74	13740.84	30.35
1995	3103.50	1728.50	4832.00	13676.12	35.33
1996	3478.80	1914.84	5393.64	13745.58	39.24
1997	3777.50	2138.63	5916.13	13801.17	42.87
1998	2449.10	2203.78	4652.88	11266.51	41.30
1999	3347.10	1928.59	5275.69	11070.65	47.65
2000	6160.00	1911.41	8071.41	14272.03	56.55
المتوسط	3331.05	1769.40	5100.46	14442.31	35.08
2001	6720.00	2660.41	9380.41	19299.71	48.60
2002	13290.00	5585.68	18875.68	29899.09	63.13
2003	19567.00	5597.89	25164.89	37604.00	66.92
2004	27982.00	8255.17	36237.17	61584.50	58.84
2005	42835.00	7953.54	50788.54	82990.84	61.20
2006	56125.00	7934.72	64059.72	97174.97	65.92
2007	61727.00	8501.40	70228.40	107996.74	65.03
2008	77027.00	11195.79	88222.79	147738.57	59.72
2009	46319.00	16060.57	62379.57	54393.54	114.68
2010	61658.00	22376.32	84034.32	355356.15	23.65
2011	23254.00	13664.00	36918.00	261140.00	14.14
2012	76893.00	32243.00	109136.00	632876.00	17.24
2013	58442.60	43242.00	101684.60	404874.20	25.12
2014	24511.00	42495.00	67006.00	184856.30	36.25
المتوسط	**42596.47**	**16268.96**	**58865.43**	**176984.62**	**41.03**

المصدر:

1. وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ،إحصاءات التجارة الخارجية ، دولة ليبيا ، اعداد متفرقه.
2. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.

3. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

اختبار جذر الوحدة (استقرار السلاسل الزمنية)

ومن أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية بحيث يجب أن تكون متكاملة من الدرجة (0) 1 أو (1) 1، سيتم فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات باستخدام (ADF test) ، حيث يختبر الفرض الصفري وهو وجود جذر الوحدة مقابل سكون الاتجاه ، و من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) يتضح أن السلسلة الزمنية للمتغير (WDP) ساكنة عند المستوى. بينما السلسة الزمنية للمتغير(NTR) ساكنه عند الفرق الأول لذا فأن اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL هو الاختبار المناسب في هذه الدراسة .

جدول رقم(2): نتائج اختبار(ADF) للمتغيرات محل الدراسة

المتغيرات	المستوى	الفرق الأول	درجة تكامل السلسلة
WDP	-4.197 (0.0035)	----------	I(0)
NTR	.6501- (0.082)	-5.527 (0.003)	I(1)

المصدر: رقم الجدول (1)، مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 10

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

لاختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين أستخدم منهج الحدود للتكامل المشترك استنادا على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة. ويتم الاعتماد على اختبار (ARDL Bounds Test) والذي تتضح نتائجه في الجدول رقم (3) إذ تشير النتائج إلى وجود تكامل مشترك وذلك بالاعتماد على قيمة (F) والتي كانت اكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج عند كل مستويات المعنوية ، وهذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الانفتاح الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم (3): نتائج اختبار ARDL Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.51	3.02	10%	39.49557	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: رقم الجدول (1)، مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews (10).

التوازن في الاجل الطويل : من الجدول رقم (4) يمكن استخلاص الاستدلالات التالية:

1. إن معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) معنوية وسالبة وذلك دليل على علاقة تكامل مشترك صحيحة وتساوى (0.26-) ويعني هذا انه عندما ينحرف الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة القصيرة الأجل عن قيمته التوازني في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يقارب 26% من هذا الاختلال إلى أن يصل إلى التوازن بعد حوالي 3 سنوات و 8 شهور تقريباً. وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي ومعدل الانفتاح الاقتصادي

2. تبين من معلومات الاجل الطويل ان هناك علاقة موجبة ما بين معدل الانفتاح الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، مما يعني زيادة معدل الانفتاح الاقتصادي بوحدة واحدة سوف يؤدي إلي زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي (0.57996).

3. تشير نتائج النموذج إلى القدرة العالية لهذا النموذج في تفسير التغير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في ليبيا حيث بلغ معامل التحديد 0.98 مما يدل على أن معدل الانفتاح الاقتصادي يفسر الجزء الأكبر من التغيرات التي تحدث في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

4. يتبين من الجدول (5) اختبار العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو الانفتاح الاقتصادي نجد ان هناك علاقة سببية طويلة الاجل في اتجاه واحد من معدل الانفتاح الاقتصادي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أي ان الانفتاح الاقتصادي يسبب في التغيرات في النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (4) معلومات الاجل الطويل (معادلة تصحيح الخطاء)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	-4.421153	0.115464	-0.510482	C
0.0001	-6.166507	0.043731	-0.269694	WDP(-1)*
0.0000	8.631744	0.001809	0.015612	NTR(-1)
0.0363	2.315503	0.216376	0.501018	D(WDP(-1))
0.06235	2.046175	0.209215	0.428091	D(WDP(-2))
0.0862	-1.845531	0.001044	-0.001927	D(NTR)
0.00000	-26.65353	0.001147	-0.03056	D(NTR(-1))

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	5.375896	0.002287	0.57996	NTR
0.004	-3.432494	0.117131	-0.402051	C

EC = WDP - (0.0579*NTR -0.4021)

المصدر: رقم الجدول (1)، مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews(10)

جدول رقم (5) اختبار السببية لجرنجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
NTR does not Granger Cause WDP	23	41.3536	2.E-07
WDP does not Granger Cause NTR		2.62935	0.0996

المصدر: رقم الجدول (1)، مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews (10).

اختبارات كفاءة النموذج القياسي:

وللتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية فقد تم استخدام عدة اختبارات منها:

أ- اختبارات فحص البواقي للنموذج:

يتضح من الجدول رقم (6) أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي خلوه من الارتباط التسلسلي من خلال قيمة إحصائية LM وعدم وجود اختلاف التباين من خلال قيمة إحصائية اختبار ARCH.

جدول رقم (6) نتائج فحص البواقي للنموذج

Statistics	Estimated Value	Probability
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.91361	0.4272
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.363060	0.5543

المصدر: رقم الجدول (1)، مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews(10).

ب- اختبار ثبات النموذج :

تم استخدام اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM OF Squares) واتضح من خلال الشكل رقم (1) ان النموذج يتسم بالثبات ويؤشر إلى السكون بين متغيرات الدراسة وذلك لوقعها جميعا في حدود الثقة خلال الفترة المدروسة.

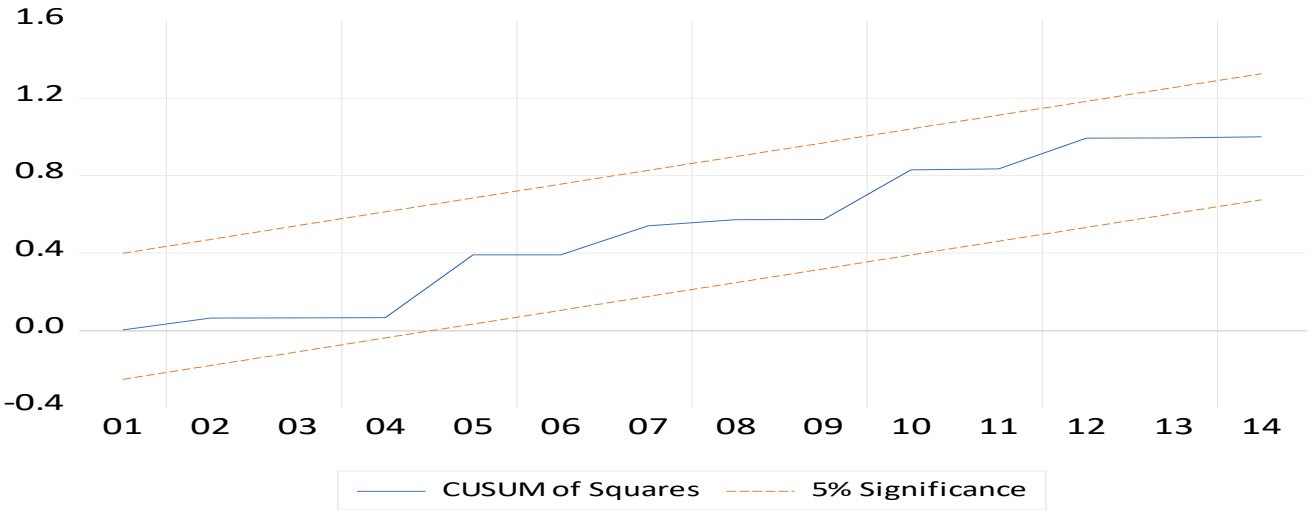

شكل رقم (1) الشكل البياني لمجموع التراكمي للبواقي

المصدر :الجدول (1)، مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews(10).

6. الخلاصة:

1. اظهرت النماذج القياسية وجود علاقة قوية ومعنوية بين الانفتاح الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا في الاجل الطويل ليؤكد واقع الاقتصاد الليبي من ان الانفتاح الاقتصادي يزيد من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي .
2. وجود علاقة معنوية وموجبة وذات دلالة إحصائية في الفترة الطويلة الأجل بين الانفتاح الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن زيادة الانفتاح الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.0579 %.
3. تشير معلمة تصحيح الخطأ على علاقة طويلة الاجل وتساوى (-0.26) ويعني ذلك العودة الى الوضع التوازني بعد حوالي 3 سنوات و 8 شهور تقريباً.
4. هناك علاقة سببية طويلة الاجل في اتجاه واحد من الانفتاح الاقتصادي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أي ان الانفتاح الاقتصادي يسبب في التغيرات في النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

7. التوصيات:

1. ترشيد الاستيراد، واتباع سياسة تجارية تعمل على تنوع الصادرات الليبية وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المنشودة بأكبر قدر ممكن.
2. تنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل استراتيجية تساعد على التقليل من الاعتماد على النفط، والعمل على زيادة الانتاج والقدرة التنافسية للاقتصاد وذلك لتقليل الاعتماد على قطاع واحد يعتمد عليه في زيادة النمو الاقتصادي.

8. المراجع :

1. Dutta, D. and Nasiruddin A. (2006), An Aggregate Import Demand Function for India: Acointegration Analysis, School of Economics and Political Science, University of Sydney.
2. العبدلي، عابد (2007) محددات الطلب على واردات المملكة السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطاء ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الازهر، ، العدد32 ، 2007 .
3. Wang Yi- Hsien and Lee Jun-De, (2012), Estimating the import demand function for China. Economic Modelling, Vol. 29 (3): 2591-2596.
4. امينة إينال، عبد الرحيم شبي، امال بدو (2012) ، التقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات في الجزائر. مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، العدد 13، الجزائر.
5. مريم عيسى مهنى (2016)، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية نظرية في ليبيا خلال الفترة (1980-2010)، مجلة أمارا باك، المجلد السابع العدد20، ليبيا.
6. عيسى حمد الفارسي (2008)، انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا ، جامعة قاريونس ، مركز البحوث والاستشارات ، بنغازي.